أدوات مكافحة إقصاء النساء القادمات من مختلف الثقافات وتعزيز مشاركتهن في الأنشطة الترفيهية وضمان حقوقهن الثقافية

zehar errefuxiatuekin

EUSKO JAURLARITZA GOBIERNO VASCO

Bizkaia

araba álava

ETORKIZUNA DRAIN

DONOSTIA SAN SEBASTIÁN

مقدمة:

... عندما تصل إلى مكان لا تعرف فيه أحداً تشعر وكأنك غير موجود، وتجد نفسك في رحلة دائمة للبحث عن اسمك، وهويتك، والتساؤل عن ماذا تفعل».

كارول أرلين رويث بينويلا، سيدة جاءت قبل عام من كولومبيا إلى بيلباو باختيارها، رغم أن «الاختيار في بلدان مثل بلدنا ليس قراراً نابعاً تماما من القلب»، كما توضح. كارول حاصلة على شهادة إجازة في التربية وحقوق الإنسان، وهي باحثة اجتماعية وناشطة نسوية مجتمعية، ومعروفة أيضاً بلقب «أجالا لا نيسيا»، مغنية راب مناهضة للنظام الأبوي ومعارضة للإجهاض، وناشطة فنية وثقافية. تمكنت كارول من الحصول على موافقة جامعة إقليم الباسك لإنجاز الدراسات العليا، مما وفر لها تأشيرة طالبة. لكنها واجهت تحديات عديدة، أبرزها البيروقراطية الإدارية البطيئة جداً والانتظار الطويل لمعالجة أوراق إقامتها في إسبانيا. إضافة إلى ذلك، كان هناك تحدٍ آخر لم يكن في الحسبان: **نظرة السكان المحليين إلى المهاجرين وما يُفترض من هؤلاء المهاجرين القيام به.**

تُشبِّه كارول هذه النظرة بالمنهج الذي يحدد المعايير الواجب اتباعها، مثل حظر السماح للشخص المقبول في الدراسات العليا في مجال التدريس بالعمل لأكثر من ٠٣ ساعة كحد أقصى، سواء كموظف أو بشكل مستقل. وفي المقابل، يُسمح للطلاب المحليين الذين يشاركون في مشاريع أو أنشطة ثقافية بالجمع بين دراستهم وممارستهم للنشاط الفني. إضافة إلى ذلك، لاحظت أن الجمعيات أو الإدارات التي تواصلت معها للحصول على إرشادات حول كيفية التوفيق بين عملها الفني والدراسات العليا التي كانت تعتزم القيام بها، وكيف يؤثر ذلك على وضعها الإداري، تبين أن هذه الجمعيات أو الإدارات لم تكن تملك أي معلومات لتوجيهها بشأن مشروعها الفني، أو تمكينها من إصدار فواتير للأعمال الفنية التي تعتزم القيام بها.

ترى كارول أن هذا النقص في المعلومات أو الفهم نابع من موروث أوروبي متأثر بالتحيزات الاستعمارية المناهضة للناشطين الحقوقيين، والتي تختزل تصوير المهاجرين كأشخاص يتمثل دورهم في أداء وظائف محددة للغاية، وتغفل عن الاهتمام والاعتراف بالإسهامات الثقافية التي يحققها التفاعل بين أشخاص من أصول متنوعة داخل المجتمع المضيف. ويؤدي هذا الإغفال أو عدم الاعتراف إلى دفع الفرد لإعادة التفكير

في هويته الشخصية، أو كما قالت: "عندما تكون موجوداً فقط لأنك موجود بالنسبة للآخرين... عندما تصل إلى مكان لا تعرف فيه أحداً تشعر وكأنك غير موجود، وتجد نفسك في رحلة دائمة للبحث عن اسمك، وهويتك، والتساؤل عن ماذا تفعل».

لم تقف كارول مكتوفة الأيدي أمام المعلومات الخاطئة المنتشرة في المنطقة، بل بادرت بالتشاور مع أشخاص آخرين يمرون بظروف مشابهة، من المهاجرين الساعين لإطلاق مشاريعهم المهنية أو العمل بشكل مستقل. وقد نصحوها بالتواصل مع مكتب الاستشارات **Impulso Empresarial Momentum** التابع لشبكة **REAS** ((Red de Economía Alternativa y Solidaria (شبكة الاقتصاد البديل والتضامني)، الذي يوفر استشارات متخصصة في مجال الأعمال، مع تقديم جلسة استشارية أولى مجانية للمهاجرين. عندما سمعت كارول عن هذا الأمر، أعدّت قائمة بأسئلة محددة لتحقيق أقصى استفادة من الجلسة المجانية، وركّزت على قضايا مثل إعداد الفواتير الخاصة بالأعمال الفنية التي تعتزم القيام بها، النظام الضريبي المتوافق مع نوع تصريح الإقامة الخاص بها، كيفية تعديل وضعها الإداري مستقبلاً، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، ليس الجميع قادرين على الوصول إلى دعم واستشارة شاملة. لذا، ومن منطلق معرفتها العامة بالإطار الضريبي، تبادر كارول بمشاركة هذه المعلومات مع زملائها وزميلاتها الذين قد يجدونها مفيدة.

تجسد قصة كارول واقعًا يواجهه ليس فقط الأشخاص الذين ينتقلون إلى العيش في بلد آخر «طواعية»، كما وصفت كارول نفسها، مستفيدين من فرص الدراسة للهروب من ظروف حالت دون تحقيق استقلالية كاملة في حياتهم، بل يمتد أيضًا إلى طالبي اللجوء واللاجئين، بعضهم ترتبط حياتهم المعيشة بمهن أو قطاعات ثقافية معينة، لكن يجدون أنفسهم ضمن مجتمع مضيف يفتقر إلى الوسائل أو الأدوات التي تسمح بإبراز مساهماتهم الثقافية و تقديرها أو الاعتراف بها، إذ تُركز جهود البلد المضيف في أغلب الحالات بشكل أساسي على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي في قطاعات محددة جدًا، مع إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل السكن والعمل وتسوية أوضاعهم الإدارية، مما يترك مساحة ضئيلة جدا لدعمهم في ممارسة حقوقهم المتعلقة بالثقافة والترفيه.

تمثل شهادة كارول واحدة من العديد من القصص التي تم جمعها خلال ورش العمل البحثية التشاركية الثلاث التي أجريناها في مقاطعات إقليم الباسك الثلاث، بمشاركة أكثر من ٧١ امرأة مهاجرة و/أو لاجئة أو طالبة لجوء. ورغم تنوع تجارب الهجرة التي مررن بها، كانت هذه الورش تهدف إلى استكشاف تجاربهن في التمتع بالترفيه والثقافة كجزء من حياتهن أو عملية تأقلمهن في إقليم الباسك. وعلى الرغم من أن هذه التجارب فردية وغير قابلة للتعميم، إلا أنها تتقاطع في بعض الجوانب السياقية

المشتركة التي تمكّنهن من التعرف على أنفسهن كجزء من مجموعة تواجه أشكالًا مباشرة وغير مباشرة من التمييز، سواء بسبب كونهن نساء أو مهاجرات، وهو ما يؤثر بشكل كبير على مسار حياتهن في الإقليم.

في فضاءات اللقاء والاستماع الثلاثة المسماة «lAGORAtorios» (لاغوراتوريو)، وهي مزيج بين كلمتي «أغورا» و«مختبر»، تُتاح مساحة للنقاش يُعبّر فيها اللاجئون والمهاجرون و/أو الأشخاص من خلفيات عرقية متنوعة عن أصواتهم كمشاركين سياسيين، بدلاً من الاكتفاء بدور المتلقي السلبي لسياسات أو إجراءات تصممها أطراف ثالثة. في هذه الفضاءات، تناولنا بعمق أسئلة مثل: ما الأنشطة التي يستمتعن بها النساء المهاجرات و/أو اللاجئات أكثر خلال أوقات فراغهن وترفيههن؟ وفي أي فضاءات تُمارَس هذه الأنشطة (عامة أم خاصة)؟ وما تجارب التنشئة الاجتماعية و/أو الترفيه التي يتقاسمنها مع سكان إقليم الباسك؟ وكيف يستمتعن بمزاولة الأنشطة الثقافية أو يشاركن في فضاءات الإبداع الثقافي؟ انطلاقاً من هذه التساؤلات، ناقشنا قضيتي **الثقافة والترفيه ليس فقط كحق، بل كامتياز أيضًا**. **كما بحثنا في الأدوات المتاحة لهن والعقبات التي تحول دون مشاركتهن** في الأنشطة الترفيهية في بلداتنا ومدننا، بالإضافة إلى النقص في الفرص اللازمة لتعزيز مشاريع ثقافية يكن فيها هن الشخصيات الرئيسية، بدلاً من أن يُختزل دورهن في كونهن مجرد عناصر للتنوع.

أحد العناصر البارزة التي تم التركيز عليها في فضاءات اللقاء والتفكير المشترك الثلاث ضمن إطار «لاغوراتوريو» هو التصور الذاتي، أو الدور الذي يلعبه الترفيه في حياة كل فرد. وخلال ورش العمل، تم إثارة مجموعة من الأسئلة بمشاركة جميع الحاضرات، منها:

1) من جهة، **المنظور الجندري،** حيث يرتبط مفهومهن للترفيه بشكل وثيق بأعباء الرعاية الأسرية ورعاية أنفسهن، بالإضافة إلى تصوراتهن للفضاء العام والخاص، سواء كفضاءات تخصهن أو تخص الآخرين.
2) من جهة أخرى، **المنظور الاجتماعي والاقتصادي للهجرة،** حيث تظهر بقوة في تجاربهن الحاجة الملحة لتلبية الاحتياجات الأساسية، إلى جانب التفاوت في الأدوات وإمكانيات الوصول إلى الأنشطة الترفيهية والثقافية بين القادمات الجدد والنساء اللاتي يعشن في المجتمع المضيف لفترة أطول.
3) أخيرًا، **المنظور الثقافي** كعنصر لا غنى عنه، حيث يشكل الترفيه والثقافة جزءًا أساسيًا من الحياة الجماعية والتنشئة الاجتماعية، ويتم اكتسابهما والاستمتاع بهما بشكل فردي وجماعي. عندما يُجبر الفرد، نتيجة التهجير القسري، على الانخراط في تراث ثقافي جديد لا ينتمي إليه، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى نقص في المعرفة حول طرق المشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية، أو إلى تقليص فرص الوصول

إلى قنوات المعلومات والاتصال التي تتيح له الانخراط. كما أن وجود أو غياب شبكة اجتماعية يلعب دوراً مهماً في الطريقة التي يعبر بها الفرد عن ترفيهه واهتماماته ومشاركته في الأنشطة الثقافية.

في Zehar-Errefuxiatuekin، ندرك أهمية إجراء دراسة أكثر عمقًا حول هذا الموضوع، نظرًا لأن النطاق الذي نستكشفه يتجاوز حدود هذا الكتيب. ومع ذلك، حرصنا على جمع التأملات الجماعية التي تم تقاسمها معنا، والتي نعتبرها ذات قيمة في تسليط الضوء على العناصر الهيكلية للتمييز التي غالبًا ما تكون غير مرئية بما يكفي أو لا تحظى بالاهتمام اللازم في جدول أعمال البرامج والسياسات المعنية باستقبال الوافدين من المهاجرين واللاجئين.

السياق:

ما هو تعريف الترفيه والثقافة؟

الترفيه والثقافة كحق من الحقوق الفرد

من الضروري أن نتساءل عن مفهوم الفن والثقافة، ووضعهما في إطار حقوق الإنسان، مع التركيز على ما تم تطويره بخصوص ما يسمى بـ «الحقوق الثقافية»، وهي حقوق معترف بها في **إعلان فريبورغ**[1]**، الذي يجمع في نصه مجموعة من المبادئ المستمدة** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين للأمم المتحدة، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، بالإضافة إلى الاتفاقيات العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة.

تضمن **الحقوق الثقافية** حق الأفراد والجماعات في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع الذي يعيشون فيه، فضلاً عن الحفاظ على أطرهم الثقافية الخاصة وتعزيزها. كما تتيح لهم تطوير إنسانيتهم ورؤيتهم للعالم، والتعبير عن المعاني التي تعبر عن وجودهم وتنميتهم، من خلال القيم والمعتقدات واللغات والمعارف والفنون والمؤسسات وأسلوب الحياة. وتشمل الحقوق الثقافية أيضًا حماية الحرية الفنية للأفراد والتراث الثقافي للجماعات. وبالتالي، تعد الحقوق الثقافية أساسية في تنمية الأفراد والجماعات، وتمكينهم من بناء هوياتهم الخاصة في بيئة ثقافية مستدامة. علاوة على ذلك، يقدم «إعلان فريبورغ» تعريفين محددين لمصطلحي «الهوية الثقافية»

[1] نص إعلان فريبورغ بشأن الحقوق الثقافية متاح بعدة لغات على الرابط التالي:
https://www.unifr.ch/ethique/en/research/publications/fribourg-declaration.html

و»المجتمع الثقافي»، اللذين تترتب عليهما نتائج محددة فيما يخص تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق الدول والهيئات العامة في حماية هذه الهوية والمجتمع الثقافي[٢].

في هذا الإعلان، تُعرَّف الحقوق الثقافية من خلال عدة نقاط على أنها حقوق يتمتع بها كل فرد بشكل شامل وغير قابل للتجزئة أو التحويل، وتتمثل في:

1) **الحق في الهوية الثقافية والتراث الثقافي**، وهو الحق في اختيار الهوية الثقافية واحترامها، مع التنوع في أساليب التعبير عنها. كما يشمل الحق في التعريف بثقافته الخاصة واحترامها، فضلاً عن التعرف على الثقافات المتنوعة التي تشكل معًا التراث المشترك للإنسانية. ويشمل ذلك أيضًا الحق في معرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الجوهرية لهذا التراث.
2) **الحق والحرية في اختيار المجتمع أو المجتمعات الثقافية التي يرغب الفرد في الانتماء إليها أو عدم الانتماء**، دون قيود جغرافية، مع ضمان عدم فرض الانضمام إلى مجتمع ثقافي معين ضد إرادة الشخص.
3) **الحق في الولوج إلى الحياة الثقافية والمشاركة فيها**، ويشمل ذلك بشكل خاص:
   - حرية التعبير عن الذات، سواء علنًا أو سرًا، باستخدام اللغات التي يختارها الفرد.
   - حرية ممارسة الأنشطة الثقافية الخاصة، وفقًا للحقوق المعترف بها في هذا الإعلان، واتباع أسلوب حياة يعزز الموارد الثقافية، لا سيما فيما يتعلق باستخدام السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها.
   - حرية تطوير وتبادل المعارف وأشكال التعبير الثقافي، والمشاركة في البحث والابتكار في مختلف أشكال الإبداع والاستفادة منها.
   - الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المرتبطة بالأعمال الناتجة عن نشاطه الثقافي.
4) **الحق في التعليم والتدريب** الذي يلبي الاحتياجات التعليمية الأساسية، ويعزز التنمية الحرة والكاملة لهويته الثقافية، مع مراعاة احترام حقوق الآخرين والتنوع الثقافي.
5) الحق في الوصول إلى المعلومات والتواصل، بما يشمل الحصول على معلومات حرة وتعددية تساهم في التنمية الحرة والكاملة لهويته الثقافية، مع احترام حقوق الآخرين والتنوع الثقافي. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص:
   - حرية البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها.

[2] وفقًا للمادة ٢ من إعلان فريبورغ: «٢ ب) يقصد بعبارة «الهوية الثقافية» مجموعة من المرجعيات الثقافية التي تُعَرِّف الشخص، سواء بشكل فردي أو جماعي، ويعبر من خلالها عن نفسه، وتُفهم على أنها جزء من كرامته المعترف بها؛ ٢ ج) يقصد بـ «الجماعة الثقافية» مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في مرجعيات ثقافية تشكل هويتهم ويرغبون في الحفاظ عليها وتطويرها».

- الحق في المشاركة في إنتاج ونشر المعلومات التعددية، واختيار اللغة أو اللغات التي يرغب في استخدامها من خلال جميع تقنيات المعلومات والاتصال المتاحة.
- الحق في الرد على المعلومات الخاطئة المتعلقة بالثقافات، والحصول على تصحيحها عند الحاجة، ودائما مع مراعاة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في الإعلان.

6) **الحق في التعاون الثقافي**، بما يشمل المساهمة في التنمية الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه، والمشاركة في صياغة وتنفيذ وتقييم القرارات التي تؤثر على ممارسة حقوقه الثقافية، إضافة إلى الانخراط في التنمية الثقافية والتعاون الثقافي على جميع المستويات.

تشير المواد من ٩ إلى ٢١ إلى التزامات الجهات الفاعلة الثقافية في القطاعات العامة والخاصة والأهلية. و**تبرز من بينها الفقرة ٩ (أ)** التي تؤكد على ضرورة اتخاذ مبادرات تهدف إلى « أ. ضمان احترام الحقوق الثقافية، وتطوير أساليب للتشاور والمشاركة لتحقيق إعمال هذه الحقوق، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص المحرومين بسبب أوضاعهم الاجتماعية أو كونهم ينتمون إلى أقليات». كما تسلط **الفقرة ٠١ (ب)** الضوء على أهمية أن تأخذ الجهات الفاعلة، سواء كانت عامة أو خاصة أو أهلية، في اعتبارها «ضمن نطاق اختصاصاتها ومسؤولياتها، أن التوافق الثقافي للسلع والخدمات يعد في كثير من الأحيان عاملًا أساسيًا للأشخاص المحرومين نتيجة للفقر أو العزلة أو الانتماء إلى جماعات تتعرض للتمييز».

كما تُلزم المادة ٥١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف بالاعتراف بحق كل فرد في:

- المشاركة في الحياة الثقافية؛
- التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته؛
- الاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناشئة عن أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من تأليفه.

في تفسيرها لهذه المادة، أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ (٩٠٠٢) أن هذا الحق يتضمن بعدًا جماعيًا. وأشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يشمل «حق كل فرد (بمفرده أو مع الآخرين أو كجزء من جماعة) في التصرف بحرية، واختيار هويته الشخصية، والانتماء أو عدم الانتماء إلى جماعة أو أكثر، أو تغيير رأيه، والمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع، والقيام بممارساته

الثقافية الخاصة به والتعبير عن نفسه باللغة التي يختارها». وعلى الدول ليس فقط الامتناع عن انتهاك الحقوق الثقافية للمهاجرين أو تقييدها بلا مبرر، بل اتخاذ تدابير ملموسة، قانونية وغير قانونية، لضمان ممارسة هذا الحق بشكل كامل لجميع الأفراد (المادة ٥١، الفقرة ٢). كما يجب عليها اتخاذ خطوات لضمان «الحرية الضرورية للبحث العلمي والنشاط الإبداعي» (المادة ٥١، الفقرة ٣) و»الاعتراف بالفوائد الناتجة عن تشجيع وتنمية العلاقات والتعاون العلمي والثقافي الدولي» (المادة ٥١، الفقرة. ٤).

وأخيرا، تُعد القضايا التي تم طرحها في التقرير الذي أعدته مقررة الأمم المتحدة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، ألكسندرا زانثاكي، في عام ٣٢٠٢ حول الحقوق الثقافية والهجرة[3] من القضايا ذات الأهمية البالغة. حيث يركز التقرير على حق المهاجرين في الوصول إلى مختلف الأنشطة الثقافية التي تقام بالمجتمع الذي يقيمون فيه والمشاركة فيها، بالإضافة إلى حق الحفاظ على ثقافاتهم الخاصة وتعزيزها. كما يبرز التقرير أهمية ضمان المساواة الفعلية في حماية الحقوق الثقافية للمهاجرين، ويناقش كيفية تجاوز التحديات التي يواجهها الفنانون المهاجرون. ويشدد التقرير أيضًا على أهمية التبادل والتفاعل بين الثقافات لتحقيق مجتمعات ديناميكية ومتنوعة وديمقراطية.

وكما تشير المقررة، فإن الحقوق الثقافية للمهاجرين، (أي: عديمو الجنسية واللاجئون والنازحون والمهاجرون) لم تحظَ حتى الآن بالاهتمام الكافي ضمن مجال حقوق الإنسان. في المقابل، حظيت بالأولوية حقوق أخرى مثل الحق في عدم الإعادة القسرية، والحق في الأمن، والحق في اللجوء، وهو أمر مبرر نظراً للطابع الاستعجالي للانتهاكات التي تُرتكب ضد هذه الفئات. ومع ذلك، لا ينبغي أن يُقلل من أهمية الحقوق الثقافية للنازحين والمهاجرين أو أن تُهمش، بل يجب أن تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاهتمام بالاحتياجات الملحة للحقوق الأخرى. فالهجرة، وخاصة التهجير القسري، تؤدي غالباً إلى فقدان المراجع الثقافية المهمة التي يتركها المهاجر أو المُهَجَّر وراءه، والانفصال عن البيئة الثقافية المألوفة، مما ينتج عنه شعور بعدم الأمان والارتباك، وقد يتفاقم الأمر ليصل إلى أزمة هوية.

تنطوي تجربة الهجرة على خسارة أماكن ومجتمعات وعلاقات وأدوات أساسية تسهم في تحقيق الرفاه العاطفي والمادي للفرد. كما تتسبب في زيادة تكاليف السلع والخدمات، مما يحد من القدرة على الاستمرار في الممارسات المعتادة المتعلقة بالراحة والترفيه والرعاية الذاتية، بالإضافة إلى فقدان دعم الشبكة الاجتماعية الأقرب. إلى جانب ذلك، تؤدي الهجرة إلى فقدان مجتمع الدعم الأوسع، الذي يلعب دورًا في نقل القيم بين الأجيال، وقد تواجه بعض الممارسات المرتبطة بالتراث الثقافي للفرد مقاومة أو معارضة في البلد المضيف.

[3] التقرير متاح على الرابط:
https://www.ohchr.org/es/documents/thematic-reports/ahrc5235-cultural-rights-and-migration

يشير التقرير إلى جانب آخر يتعلق **بالفجوة الجيلية** بين الأجيال الأكبر سنًا من المهاجرين، الذين يتمسكون بأطر ثقافية قوية مستمدة من مجتمعاتهم الأصلية، والأجيال الشابة التي تبنت القيم والممارسات الثقافية للمجتمعات المضيفة. تسهم هذه الفجوة في التأثير السلبي على التماسك المجتمعي. كما أن الشعور بفقدان الارتباط بالبيئة الثقافية المألوفة يمكن أن يؤدي إلى حالة من الحداد الثقافي الجماعي، بل وقد يتفاقم ليصل إلى أزمة هوية.

على الجانب الآخر، تبرز المقررة الخاصة **التأثير الإيجابي للهجرة على الحقوق الثقافية لجميع الأطراف المعنية**. فالتغير في الظروف يدفع إلى إعادة التفكير والتفاوض بشأن المعاني والمعايير الثقافية. وبما أن الثقافات تتسم بالديناميكية، فإن الانفتاح على الأطر الثقافية الأخرى يساهم في توسيع الآفاق وابتكار أفكار ونظريات جديدة من خلال دمج المرجعيات الثقافية المختلفة. هذا التطور يساعد الأفراد والجماعات على التكيف بشكل أفضل مع الواقع الحالي، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. فأحيانًا، تمنح تجربة الهجرة فرصة لإعادة تعريف الذات واختيار أو تأكيد المرجعيات والمعايير الثقافية المهمة على الصعيد الشخصي أو المجتمعي. كذلك، فإن الاعتراف بالتنوع الثقافي يُعد إيجابيًا بالنسبة للديناميكيات الثقافية في المجتمعات المضيفة، التي تشهد تغيرًا في معاييرها الثقافية. فتجد هذه المجتمعات نفسها، سواء طوعًا أو كرهًا، مضطرة إلى مواجهة مواقفها وقيمها وأفكارها وإعادة التفاوض بشأن فضاءاتها الثقافية.

قد تثير هذه العمليات العضوية حالة من عدم اليقين والخوف من «الآخر» ومن الأمور غير المتوقعة أو التغيرات الجديدة. لهذا السبب، من المهم النظر إلى هذه العمليات من منظور السياسات العامة، ودمجها في برامج وسياسات استقبال المهاجرين واللاجئين. كما يستدعي الأمر مراجعة السياسات والبرامج الثقافية لضمان استيعاب التغيرات الثقافية التي أصبحت جزءًا من المجتمع، والتعامل معها بما يحقق استجابة شاملة وفعالة.

ختامًا، نود الإشارة إلى نقطة أخيرة ضمن الإطار العام للحقوق الثقافية، وهي أن **التعليم والثقافة**، رغم كونهما مجالين أساسيين لتنمية رفاه الأفراد والمجتمعات كما ورد في الفقرات السابقة، **إلا أنهما يشكلان أيضًا ساحتيْن يتجذر فيهما الاضطهاد الهيكلي**. كما أن إمكانية الوصول إليهما غالبًا ما تتأثر بنوع الطبقة الاجتماعية. من المهم طرح الأسئلة التالية: ما هي الفضاءات الثقافية والترفيهية التي يمكن للطبقات الاجتماعية المختلفة الوصول إليها؟ ما الذي يُتاح لها؟ وكيف تستفيد منه؟

أشارت الفنانات المشاركات في «لاغوراتوريو» هذا إلى أن «الفن الذي لا يتماشى مع خط التعميم الثقافي السائد، بل يُستخدم كأداة للتحول الاجتماعي، أو للتنديد بالظلم، أو للتحريض الثقافي، يواجه تحديات إضافية. هذه التحديات تأتي بالإضافة إلى تلك المتعلقة بهوية الفنانة نفسها، بل ويؤدي هذا الاختيار إلى الإقصاء من قنوات وفضاءات التعميم الثقافي، مما يدفع الفنانات إلى «الهامش»". بناءً على ذلك، يصبح من الضروري الدفاع عن التعليم والفن المنبثق من الهامش، بهدف كسر الديناميكيات التي تجعل جزءًا من المجتمع يشعر بأنه غير مدعو لاحتلال «المركز».

تقاطع أشكال التمييز: المرأة، الهجرة، والطبقة الاجتماعية والاقتصادية

في هذا القسم، نسعى إلى استعراض الأفكار التي طرحها المشاركون خلال الندوات الثلاث التي نظمتها الرابطة كجزء من بحثها حول حق الترفيه والحقوق الثقافية، ضمن الإطار والأبعاد التي تمت مناقشتها في القسم السابق. وفيما يلي نعيد تسليط الضوء على النقاط المحورية للتجارب التي تمت مشاركتها خلال هذه الندوات:

فيما يتعلق بالنساء النازحات والمهاجرات اللواتي يمْتهنَّ الفن، أشرن إلى ما يلي:

- عندما تصلين إلى أوروبا، تجدين نفسكِ في مكان لا تنتمين فيه إلى بلدكِ، ولستِ جزءًا من المجتمع الأبيض.. عليكِ أن تتعلمي كيف تفهمين ثقافة جديدة تختلف عن تلك التي نشأتِ فيها، وتصبحين أكثر وعيًا بأن الثقافة هي أمرٌ يُكتسب.
- الخطوة الأولى هي **الرغبة في الاندماج في المجتمع الجديد**. الخطوة الثانية هي فهم الثقافة السائدة هنا، ومعرفة الأفكار المنتشرة في التجمعات الاجتماعية. أما الخطوة الثالثة - كنساء مهاجرات ونازحات - فهي ضمان تأمين احتياجاتنا الأساسية مثل المأكل والمأوى، لأن «الفن» لا يُعتبر مهنة وإنما امتيازًا. فالفنان ينتمي إلى طبقة محظوظة، ويحتاج أن يكون جزءًا من هذه الطبقة أو أن يتوافر له سبيل من خلالها للسعي نحو الترقّي الاجتماعي. يسعى الفنان إلى احتلال الفضاء العام الحضري، إما للتنديد أو للظهور.
- فأنتِ في مواجهة:

1) عدم الاعتراف بثقافتك - في هذا السياق، تتفق تأملاتك مع ما أشار إليه تقرير المقررة الخاصة، حيث سلط الضوء على أن الفنانين المهاجرين، وخاصة الفنانات المهاجرات، غالبًا ما يواجهون التهميش في المجتمع المضيف. حتى في الحالات التي تتعهد فيها المؤسسات العامة بالترويج للفن والثقافة الدولية،

أو عندما يُروج للفن المرتبط بالهجرة والنزوح، إذ أن هناك عددًا محدودًا جدًا من المبادرات التي تدعم اللاجئين الفنانين، بالمعنى الحرفي للفن، و/أو العاملين في المجال الثقافي. علاوة على ذلك، لا يُؤخذ بعين الاعتبار توفير الدعم المهني الضروري الذي يحتاجونه كفنانين. فإبداع الفرد يعتمد على قدرته على أن يكون موجودًا، ولكننا كمهاجرات نُعتبر غير مرئيات.

2) ألا تكوني بيضاء، ألا تكوني أوروبية.
3) ألا يكون التبادل الثقافي وإمكانية الوصول إليه مقبولاً- وفي هذا الصدد، يشير تقرير المقررة، على وجه التحديد، إلى الحاجة إلى الأماكن العامة المجتمعية ومشاركة الفنانات المهاجرات في عملية صنع القرار.

- الفن مجال تمييزي، يفرضه نظام قيم ينسجم مع النظام الرأسمالي التجاري. وفي بعض الأحيان، نُجبر على أن نكون جزءًا من هذا النظام أيضًا. لذا، **يصبح من الصعب أحيانًا التواجد والوقوف بين خطابين: ما يجب أن يكون عليه الفن وماهية الفن الحقيقية.**
- هناك الكثير من **الأحكام المسبقة تجاه خلفيات النازحين والمهاجرين**، وخاصة النساء اللواتي يكرسن وقتهن للعمل المنزلي. كما أن برامج الدعم الاجتماعي والعمالي لا توفر المساعدة المناسبة للأشخاص الذين يرغبون في التفاعل مع مجالات مثل الفن. وعليهن مواجهة التمييز والعنصرية باستمرار.
- برامج ريادة الأعمال لا تفهم أو تدرك الإمكانيات التي يمكن أن تتاح للأشخاص الحاملين للبطاقة الحمراء في مجال ريادة الأعمال.
- «**نحن النساء المهاجرات نحاول أن نبيع منتجاتنا ونستمر في البكاء، لسنا كما تقول شاكيرا**» – تعكس هذه العبارة، التي تم التعبير عنها في ورش العمل، الصعوبات التي تواجهها العديد من النساء المهاجرات والنازحات عند محاولتهن تأمين دخل مستدام من عملهن الفني بطريقة تتيح لهن ضمان دخل كافٍ لإعالة أنفسهن، أو للمساهمة في دعم أسرهن التي لا تزال تعتمد عليهن في بلدهن الأصلي. ومن أبرز الصعوبات التي يواجهنها **نقص المساعدة أو المشورة في الأمور المتعلقة بالضرائب، بالإضافة إلى غياب التدريب على النظم الضريبية التي تتناسب مع احتياجاتهن**. وحتى عندما يحصلن على معلومات حول أنظمة الفوترة، فإنهن غالبًا ما يواجهن استغلالًا في العمل نتيجة لعدم الاعتراف بهن، حيث يُكافَأن بأسعار أو رسوم أقل بكثير من نظرائهن من أصحاب البلد. وهذا النقص في الاعتراف بخلفياتهن ومساراتهن يعني أنهن لا يتم التعامل معهن على قدم المساواة ولا يحصلن على أجر لائق.
- وفي إطار ما ذكر سابقًا، تُشِرن أيضًا إلى أن غياب الاعتراف بهن أو الحاجة إلى هذا الاعتراف يجب أن يُقترن بالوعي بامتيازات البيض في المجال الثقافي وتأثيرها

على التعبيرات الثقافية لغير البيض. فالإقرار بموضوع البياض أمر بالغ الأهمية، وإلا لن يحدث انفتاح حقيقي، ولن تُستغل الفرصة لإعادة تعريف الممارسات والقيم ومراجعة مفاهيم الثقافة ومعالمها. أشارت الفنانات اللواتي شاركن في «لاغوراأوتوريو» إلى أن أوضح معالم التمييز تظهر في شعورهن بعدم الانتماء إلى الفضاءات الثقافية المحلية. وأكدن أيضًا على ضرورة أن تطرح هذه الفضاءات والأشخاص القائمين عليها سؤالًا حول أين هن الفنانات المهاجرات واللاجئات والمهمشات في مدنهن وقراهن، لأنهن لا يتوقفن عن الإبداع رغم الظروف غير المستقرة. تفضل الثقافة البيضاء تجاهل والامتناع عن الاعتراف بالثقافة التي تنبع من الهامش أو الفضاءات المضادة.

- من بين التأملات التي طرحت حول الاستعمار وامتيازات البيض كعناصر أساسية في الثقافة الأوروبية، تم التطرق مباشرة إلى مناهضة العنصرية وضرورة إعادة التفكير في الفن نفسه ضمن هذا السياق. وكما أشارت المشاركات أنفسهن على موائد النقاش: نحن الذين نعمل من الفن نشاطا، «ليست لأعمالنا قيمة»، فنحن «لم نأت من أكاديميات الفن». المسألة ليست «هذا الفنان أو ذاك»، بل تتعلق بالكثير من الأمور بشخصية الفنان نفسه، ولهذا يصعب علينا الحديث عن الانضباط الفني. فالتحدث عن الانضباط هو حديث أوروبي بامتياز. إن تحرير الفن من الاستعمار هو أيضًا رهان على عمليات الإبداع الثقافي التي تستند إلى المعارف الشعبية، وعلى إعادة التفكير في الفن والثقافة لإصلاح النهب ومحاولات الإبادة التي تتعرض لها الثقافات. أي، الفرق بين مشهد فني يصنعه المهاجرون وفن خالٍ من إسهاماتهم.

- فضلا عن ذلك، أشارت المشاركات جميعهن إلى أن **العوائق الإدارية المرتبطة بالحصول على تصاريح الإقامة والعمل تشكل** غالبًا **عقبات يصعب تجاوزها، إلى جانب التحديات المتمثلة في اعتماد الشهادات الخارجية، وقلة فرص التدريب التي تتيح الاستقلالية في التعامل مع الشؤون المالية والإدارية المرتبطة بامتهان الأنشطة الثقافية.**
- أشرن أيضًا إلى أن عدم الإلمام باللغة الباسكية يشكّل أحيانًا عائقًا أو سببًا للإقصاء من المشاركة في المنابر والفضاءات الثقافية. وأوضحن أن المدرسة العامة تمثّل الفضاء الذي يقدّم أكبر الجهود على المستوى الثقافي والتعليمي لدمجهن في هذا التراث. ومع ذلك، تعاني النساء البالغات، لا سيما المهاجرات والفنانات غير المرتبطات بالمدرسة، من غياب فضاءات أخرى تتيح لهن فرصة التواصل الاجتماعي أو بدء مسار التنشئة الاجتماعية باللغة الباسكية. هذه الفضاءات، إذا توفرت، يمكن أن تكون مجانية وتتيح لهن الاستفادة من الغنى الثقافي الذي توفره اللغة.

- وختاما، تمت الإشارة أيضًا إلى **الفجوة الرقمية التي تؤثر بشكل خاص على النساء المهاجرات والنازحات وصعوبة الوصول إلى الوسائل أو الأدوات الرقمية** كمعوقات كبيرة أمام بدء أو تطوير مشاريعهن الفنية. وأوضحت بعض المشاركات في ورش «لاغوراتوريو» أن البدء من الصفر، مع الاضطرار إلى الاعتماد على السكن المؤقت الذي توفره دور الإيواء لتلبية احتياجات السكن الطارئة، يؤدي غالبًا إلى غياب فضاءات اتصال رقمية خاصة بهن، أو الاعتماد على نقاط اتصال مشتركة ذات استخدام محدود للغاية. هذا الواقع له انعكاسات سلبية كبيرة، حيث يُسبب قطيعة مع المشهد الثقافي الذي اعتدن عليه ويحد من قدرتهن على متابعة الأعمال أو المشاريع التي بدأنها قبل الهجرة.

فيما يتعلق بالنساء النازحات والمهاجرات وتجربتهن في مجال الترفيه والثقافة كمواطنات، أشرن إلى ما يلي:

- **عواقب الهجرة** التي تعيشها المهاجرات الجدد. تواجه العديد من النساء مشاعر الانغلاق والشعور بالذنب عند وصولهن، مما يعيق استمتاعهن بأنشطة الترفيه أو زيارة الأماكن التي تنظم فيها. وفي حالات النزوح القسري، يواجهن أيضًا آثارًا نفسية وعاطفية ناتجة عن العنف الذي فررن منه، مما يضيف عبئًا إضافيًا على تجربة النزوح. هذه التحديات تتسبب في إحداث آثار نفسية مؤلمة تدفعهن أحيانًا إلى العزلة أو تجنب أماكن معينة.
- تتعارض العديد من فرص الاستمتاع بالأنشطة الترفيهية والثقافية مع **متطلبات الاندماج (الإداري والاجتماعي والاقتصادي)**، بالإضافة إلى نقص الوقت المخصص للعناية الذاتية والرفاهية العاطفية. هذا التحدي يشمل صعوبة الالتقاء بأفراد جدد من المجتمع المحلي وبناء شبكة علاقات شخصية تتيح التوازن بين الترفيه والعناية الذاتية. تزداد حدة هذا الوضع بالنسبة للنساء، حيث يعانين من نقص الوقت المخصص للراحة والترفيه بسبب أعباء العمل المنزلي. كما تؤثر عليهن مشاعر متضاربة، تتراوح بين الرقابة الذاتية والشعور بالذنب نتيجة للضغوط الإدارية المحيطة بهن. هذه المشاعر تدفعهن إلى تقييد أنفسهن أو الاعتقاد بأنه لا يحق لهن تخصيص وقت لأنفسهن، نظراً لاعتماد أسرهن بشكل كبير على دخلهن.
- لكل فرد خلفيته الثقافية التي تلعب دورًا كبيرًا في طريقة تعبيره عن أوقات الترفيه وتجربته لها. خلال اللقاءات الثلاثة التي عُقدت في «لاغوراتوريو»، ظهرت ارتباطات وثيقة بين تجارب النساء وأماكن قضاء أوقات فراغهن، وذلك استنادًا إلى عدة عوامل، منها:

- تفضيل الأماكن العامة مقارنةً بالأماكن الخاصة.
- مستوى الراحة أو الاعتياد على الأماكن المختلطة وغير المختلطة (من حيث الجنس، رجل/امرأة).
- مدى إلمامهن أو عدم إلمامهن بأنشطة معينة مثل ممارسة الرياضة في الهواء الطلق أو الاستمتاع بالحياة الليلية.

بالنسبة لبعض النساء، تشكل العلاقة بالمجتمع الديني الذي ينتمين إليه جزءًا أساسيًا من تنشئتهن الاجتماعية، مما يؤثر بشكل مباشر على طريقة تفاعلهن مع الأنشطة والأماكن الترفيهية. من جهة أخرى، تواجه بعض النساء تحديات تتعلق بالصدمة الثقافية التي تنشأ من التعرض لتجارب جديدة، مثل الاستماع إلى أنواع موسيقى غير مألوفة، أو الرقص على أنغام مختلفة، أو حتى استخدام الأماكن العامة كالحدائق بطرق غير معتادة. هذه الصدمة قد تجعل من الصعب عليهن الانخراط في مثل هذه الأنشطة أو الشعور بالترحيب والمشاركة فيها.

- تدرك جميع النساء المُشاركات أهمية فضاءات التواصل الاجتماعي ودورها الحيوي، إلا أنهن غالبًا ما يشعرن بعدم الترحيب أو الدعوة للمشاركة فيها بشكل كامل، حتى عندما قمنا بدراسة التجربة في المدن أو البلدات التي تبذل مؤسساتها جهودًا لتعزيز مشاركة المواطنين. فلا يكفي الاكتفاء بإرسال الملصقات إلى مجموعات المهاجرين أو استخدام أساليب غير شخصية لنشر المعلومات.
- تتم الإشارة إلى أهمية توفير إمكانية الوصول إلى الأماكن التي تتيح للأفراد فرصة التنزه وممارسة الرياضة البدنية، خاصةً لما لذلك من فوائد علاجية.
- يُشار أيضًا إلى أن نقص المعرفة أو المعلومات حول المهرجانات الشعبية وكيفية المشاركة فيها يمثل عائقًا كبيرًا. وينطبق الأمر ذاته على الخدمات الدينية أو الأنشطة الأخرى المتاحة للمواطنين، مثل برامج الرياضة للجميع وأماكن الترفيه في المرافق البلدية. وتقوم المدارس والمراكز الدينية بدور أساسي في التعليم والإعلام بالتواريخ ومعاني بعض المهرجانات للعائلات المهاجرة التي تشارك في هذه الفضاءات. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في توفير معلومات أو قنوات أكثر وضوحًا وسهولة للمهاجرين. ويؤكد هؤلاء أن المعلومات يجب أن تكون واضحة وبسيطة لتكون فعّالة:

- أين يمكنهم التسجيل، وكيف يصبحون أعضاء؛ ذلك، لأنه يتعين عليهم دائمًا الذهاب إلى بلدية المدينة/البلدة للتسجيل في الأنشطة.
- من الضروري أن تكون المعلومات متاحة بلغات متعددة إلى جانب الإسبانية والباسكية، لتيسير مشاركة الأفراد الذين يتعلمون هاتين اللغتين ولكنهم لم

يصلوا بعد إلى مستوى الإتقان. كما يقترحن ضمان توفير خدمات الترجمة إلى لغات أخرى أثناء الحضور المباشر.

- أيضا، توجد أحيانًا أنشطة تعبر عن الثقافة الشعبية للمنطقة ولا يتمكن البعض من المشاركة فيها، ذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي. على سبيل المثال، قد تشمل هذه الأنشطة مسابقات في مجال الطبخ تتطلب استخدام مكونات غير مألوفة لديهم، أو مسابقات تقدم جوائزها على شكل سلال هدايا تحتوي على مشروبات كحولية. ورغم تفهمهن لهذه الأنشطة وإدراكهن أنها تمثل تقاليد ثقافية للبلد ولا تستدعي الإلغاء، إلا أنهن يرين أن هناك فرصة لبذل جهود تهدف إلى إدماج خيارات تتيح للجميع المشاركة. كما يقدرن المؤسسات التي تسعى لتحقيق هذا النوع من التضمين لتعزيز المشاركة الشاملة.
- هناك أيضًا نقص ملحوظ في الوعي بالبرامج والمنح والفرص التي تهدف إلى تعزيز النشاط الترفيهي (مثل المخيمات الصيفية ومِنح الشباب الثقافية). وحتى في الحالات التي تكون فيها هذه الفرص معروفة، غالبًا ما تكون شروط الحصول عليها أو الاستفادة منها غير مهيأة للمهاجرين واللاجئين، إذ تفرض متطلبات تستثنيهم أو تتعارض مع أوضاعهم الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ عدم إلمام الكثيرات بالتخفيضات المتوفرة في حالات البطالة أو الحصص الخاصة بالأسر الكبيرة أو الفئات الضعيفة، وهو مطلب يتكرر باستمرار في ورش عمل «لاغوراتوريو».
- أشارت جميع المشاركات إلى أن أحد العوامل الرئيسية التي تمنعهن من الذهاب إلى أماكن مثل حمامات السباحة العامة أو الصالات الرياضية هو غياب شبكة دعم أو مجموعات يمكنهن مرافقتها لاستخدام هذه الأماكن غير المألوفة بالنسبة لهن. يعود ذلك إلى الشعور بعدم الراحة أو الأمان في الأماكن المختلطة، إلى جانب التصورات الثقافية التي ترى أن الترفيه والرياضة وبعض الأنشطة لا تُمارس عادة في مجموعات مختلطة. في بعض الحالات، تُعتبر هذه الأماكن غير طبيعية أو غير مناسبة. ويتفاقم الأمر عندما تكون هناك حاجة، مثل أداء تمارين إعادة التأهيل، بينما لا تتوفر غرف مخصصة للاستخدام غير المختلط في الصالات الرياضية التابعة للبلدية.
- صرحت العديد من المشاركات بأنهن غالبًا ما يتعرضن لمواقف عنصرية أو تمييزية أثناء وجودهن في أماكن الترفيه العامة، وهي مواقف تتكرر عبر مختلف المجالات، مثل العمل والخدمات، وغيرها. وأشرن إلى تلقيهن نظرات تحديق مستمرة، على سبيل المثال عند ارتداء البوركيني في حمامات السباحة. كما ذكرت إحدى المشاركات أنها تعرضت لإساءة لفظية عندما توجهت إلى طاولة في أحد المطاعم الواقعة في وسط دونوستي.

- في بعض الحالات، أشارت المشاركات أيضًا إلى تعرضهن للمراقبة أو الاشتباه، مثل متابعتهن عند دخول المتاجر أو المحال التجارية. فهن يدركن تمامًا حجم التحيزات العنصرية التي يتعرضن لها، ويشرن إلى أنهن في بعض المناسبات يتعرضن لأحكام تصنفهن كأشخاص غرباء.
- بالنسبة للكثير من المشارِكات، يشكل إدراكهن للعوائق التي تواجه حقهن في الترفيه والراحة والثقافة عائقًا إضافيًا، إذ يدركن أن مفهومهن للراحة والعطلات يُنظر إليه كنوع من الامتياز المرتبط بالطبقة الاجتماعية والإمكانات المادية التي تحدد مقدرتهن على الحصول عليه.

وباختصار، تواجه النساء المهاجرات والنازحات سلسلة من العقبات التي تؤدي إلى تمييز (مباشر وغير مباشر) في تمتعهن بحقوقهن الثقافية وممارستها. وغالبًا ما تكون هذه العقبات نتيجة للتمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي والعنصرية والطبقية، التي تتداخل وتتقاطع مع بعضها البعض، إضافة إلى عوامل أخرى مثل العمر واللغة. فمن الضروري تغيير الطريقة التي يتم بها تشكيل هذه التصورات والتصدي للتحيزات الجنسانية والعنصرية والطبقية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على طبيعة العقبات التي يجب على الفنانات المهاجرات أو النازحات والجماعات النسائية التغلب عليها. وذلك ما سيشكل القوة الدافعة الرئيسية لمشاركة هؤلاء النساء في الحياة الثقافية والاجتماعية.

ما العمل؟

بعد شرح حيثيات الموضوع في الأقسام السابقة، وتوضيح ما يحدث ولماذا يحدث، بالإضافة إلى الأفكار التي تم تبادلها في ورش العمل، فإن الخطوة التالية هي تحديد كيفية مكافحة العنصرية والتمييز بين الجنسين في مجالي الترفيه والثقافة. وفيما يلي، نعرض عدة أدوات في مجالات مختلفة، والتي أشارت إليها المشاركات أنفسهن في ورش العمل الثلاث، والتي يمكن أن تساهم في إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعّالة:

أدوات فردية:

- الإبلاغ عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن المواقف والسلوكيات التمييزية والعنصرية التي تواجهها النساء المهاجرات في أماكن الترفيه، مثل المطاعم والمتاجر. فالمراجعات السلبية التي نشاركها في مواقع التواصل بغية التنديد بها

يمكن أن تسهم في تحفيز آخرين يلتزمون بالاستهلاك المسؤول، مما يتيح لنا التأثير على تغيير المفاهيم وترسيخ مبدأ **عدم التسامح** مع مثل هذه التصرفات.

- التوجه إلى المراكز المدنية ومراكز الاستعلام الخاصة بالمواطنين للحصول على معلومات حول الدورات التدريبية والأنشطة الترفيهية، مع طلب منشورات إعلامية متعددة اللغات ومعدة بأسلوب واضح.

أدوات جماعية:

- المشاركة في مجموعات التعايش التي تُنظَّم على مستوى المدن أو المقاطعات، والتي تتيح للأفراد تقاسم الفضاءات والمعلومات والتعبير عن أنفسهم من خلال الذهاب كمجموعة إلى الأماكن العامة وتنظيم فعاليات ترفيهية مشتركة. وغالبًا ما تشارك هذه المجموعات في أنشطة تركز على تعزيز التفاعل بين الثقافات، كما هو الحال في مبادرة «BIZILAGUNAK» kanugalizib/sue.rahez//:sptth
- المشاركة في AMPAS (جمعيات الآباء والأمهات في المدارس) لتقديم طلبات تهدف إلى تسهيل تعلم اللغة الباسكية، أو على سبيل المثال، تشكيل مجموعة مكونة من آباء مهاجرين، وذلك للعمل على تحويل المدرسة إلى بيئة متعددة الثقافات.
- تنظيم أنشطة جماعية مثل الذهاب إلى حمام السباحة أو الصالات الرياضية وغيرها من الفعاليات، لتعزيز شعورنا بالتمكين والتضامن.
- التقدم بطلبات للبلديات للسماح باستخدام المرافق بدون اختلاط (لتحقيق هذا الأمر، ينبغي تقديم طلبات جماعية)، بالإضافة إلى طلب الدعم من الكيانات والمنظمات الاجتماعية لمواكبة عملية تشكيل مندوبات نسوية تقوم بتمثيل النساء في كافة المحافل.

أدوات في متناول الهيئات والجمعيات الاجتماعية

- إنشاء فضاءات ثقافية تهدف إلى الترويج لمناهضة العنصرية وتسليط الضوء على المهاجرين و/أو الأشخاص المنحدرين من أصول عرقية ونشاطهم الفني. في السنوات الأخيرة، ظهرت العديد من المهرجانات التي تعتمد هذا النهج، مثل مهرجان «Festival Comparte Antirracismo » في بلباو أو مهرجان «Festival Conciencia Afro» في مدريد. من الضروري دعم هذه المهرجانات والاعتراف بالدور القيادي الذي تلعبه الجماعات المناهضة للعنصرية في تنظيم

هذه الفعاليات و ما تتركه من تأثير.
https://sosracismo.eu/v-edicion-del-festival-comparte-antirracismo-una-jornada-de-musica-arte-y-resistencia-en-atxuri-bilbao/
https://www.conciencia-afro.com/conciencia-afro/quienes-somos

- توفير الدعم للأشخاص، وخصوصًا الفنانات المهاجرات، يشمل تدريبًا في مجالات الاستشارات الضريبية وريادة الأعمال لتمكينهن من إقامة مشاريع ثقافية في البلد المضيف. وفي هذا السياق، من المهم التواصل مع الشركات والمنظمات التي يمكنها تقديم هذا النوع من الدعم أو المرافقة من منظور شامل، مع مراعاة احتياجات الفنانات المهاجرات، على سبيل المثال:
https://reas.red/

- توفير فرص العمل اللائقة للأشخاص المهاجرين/النازحين، وخاصة أولئك الذين يمتلكون المهارات اللازمة لتنفيذ المشاريع الثقافية.

الأدوات المؤسسية:

- تعد Red Eraberean (شبكة إرابيريان) ومؤسسة Ararteko (أرارتيكو) قناتين يمكن من خلالهما الإبلاغ عن حالات التمييز (المباشر أو غير المباشر) في المعاملة أو السلوكيات العنصرية. تقدم Red Eraberean قناة خاصة للإبلاغ عن مثل هذه الممارسات، إلى جانب تقديم المشورة للمؤسسات والأخصائيين الاجتماعيين لتعزيز المساواة في المعاملة. أما Ararteko، فتتيح وسيلة لتقديم الشكاوى في حال تعرض الأفراد لممارسات تمييزية من قبل موظفي الإدارات العامة.
https://www.euskadi.eus/rederaberean/
https://ararteko.eus/es

- من الشخصيات التي يمكنها لعب دور حاسم في تذليل العقبات وتعزيز مشاركة النساء ومجموعات المهاجرين في الأنشطة الثقافية، نجد المسؤولون المعنيون بشؤون المساواة والتعددية الثقافية في المجالس البلدية. وتشمل مهامهم:

1) تدريب الموظفين في جميع أقسام الإدارة على اكتساب مهارات في إدارة التنوع الثقافي.
2) الترويج للأنشطة التي تشجع على التعايش والتبادل الثقافي مع النساء المهاجرات/اللاجئات في مناطق إقامتهن، وتعزيز ذلك من خلال فضاءات مشاركة المواطنين مثل لجان الاحتفالات أو فضاءات مشاركة المرأة.
3) مراجعة وإعداد تقييمات حول أثر المراسيم والسياسات البلدية للقضاء على التحيزات أو المعايير التي تولد التمييز ضد النساء المهاجرات/اللاجئات.

4) تصميم برامج وخدمات مخصصة لضمان تمتع المهاجرين/اللاجئين في المدينة بحقوقهم الثقافية، وتعزيز هذه الحقوق والاعتراف بها كجزء من العرض الثقافي المتاح لجميع السكان للاستفادة والمشاركة.